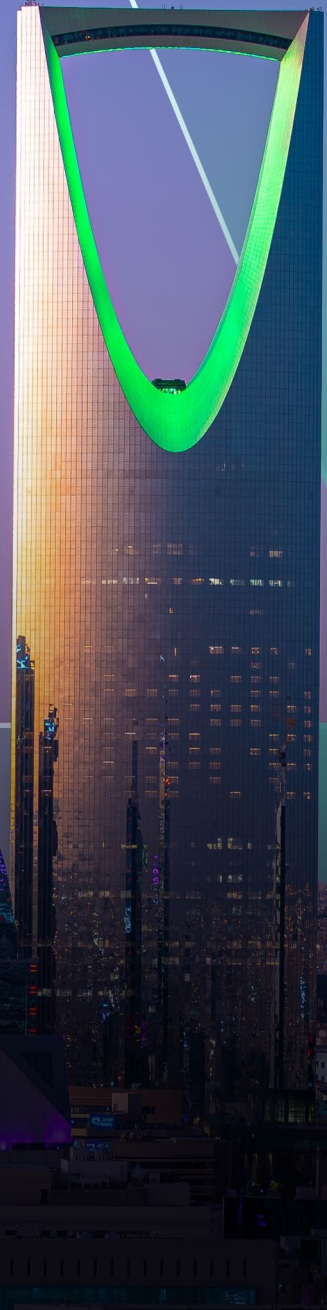


الأصداء الدولية

لتطورات بيئة صناعة التحكيم السعودية



نشر المركز دراسة استقصائية عن حالة صناعة التحكيم في المملكة أعدّها:

المركز السعودي للتنافسية والأعمال
SAUDI COMPETITIVENESS & BUSINESS CENTER



بالشراكة مع:

وأعد المركز الدراسة باسم المملكة وبناء على طلب لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي «أونسيترال»، لتكون جزءًا من تقرير انعكاسات قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي على التشريعات الوطنية والتطبيقات القضائية في دول العالم، الذي يهدف إلى دعم الاتساق في الأحكام القضائية وأحكام التحكيم المستندة إلى قانون الأونسيترال، ويُعد مرجعًا في التفسير والتطبيق الموحّدين لأحكام القانون يساعد القضاة والمحكمين والمحامين وأطراف العلاقات التعاقدية.

على المستوى القضائي:

تحليل:

٩٦٧ حكمًا قضائيًا ذا علاقة
بالتحكيم صدر عن محاكم
الاستئناف بين ٢٠٢٣ و ٢٠٢٥

على المستوى التشريعي:

مقارنة بين:

◀ نظام التحكيم القائم
◀ مشروع نظام التحكيم الجديد
◀ قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم

بما يؤدي إلى:

٣ رفع الأمان
القانوني

٢ تعزيز التنبؤ بتفسير
القضاء لنظام التحكيم

١ رفع مستوى
الشفافية



اقرأ
التقرير:



الأثر :

أحدثت الدراسة أصداء إعلامية واسعة النطاق في المجتمع المحلي والدولي لصناعة تسوية المنازعات، عكسته مؤشرات الرصد التي أظهرت **تغطيات نوعية** من قبل كبريات **مكاتب المحاماة الدولية، ومنصات الإعلام القانوني الدولية،** جنبًا إلى جنب تفاعلات وسائل الإعلام الجماهيري والممارسين المهنيين عبر منصات الإعلام التواصلي.

الأمر الذي يكشف عن:

الدور الريادي للمملكة في دفع عجلة نمو الصناعة في المنطقة والعالم.



حجم التقدم الذي حققته المملكة على صعيد تحويل بيئتها العدلية إلى مقر دولي آمن للتحكيم التجاري.



أهم ما كشفت عنه الدراسة

إلغاء شرط موافقة
مجلس الوزراء
على إدراج شرط
التحكيم في العقود
الحكومية

اعتراف تنظيمي
وقضائي باستخدام
الوسائل الإلكترونية
في إجراءات
التحكيم

٨% معدل إبطال
أحكام التحكيم في
المملكة، في نسبة
تُعد من الأدنى
عالمياً

رقابة محدودة على
أحكام التحكيم
وفق ما ينص عليه
النظام

تواؤم صناعة
التحكيم في المملكة
مع أفضل المعايير
والممارسات الدولية

ممارسة متسقة
للمحاكم السعودية
في تفسير نظام
التحكيم

مرونة إجرائية
وتقليل من القيود
الشكلية في
إجراءات التحكيم

احترام لإرادة
الأطراف في تشكيل
هيئة التحكيم واختيار
إجراءاته

قابلية معظم
المنازعات لتسويتها
عبر التحكيم

تخفيف الشروط
المطلوبة لتعيين
هيئة التحكيم



الأصداء في أرقلام

خلال شهر من نشر الدراسة

تغطية متخصصة
من ١٢ منصة إعلام
قانوني

٣٥

مراجعة تحليلية
من مكاتب محاماة
دولية

٢٧

تغطيات مهنية
على منصات
التواصل الاجتماعي

٤٨١⁺

تغطية من وسائل
إعلام جماهيري

٩٠⁺

مليون
إجمالي الوصول

١٤⁺



تغطيات دولية متخصصة على امتداد الخريطة الدولية



حصدت الحملة تفاعلًا نوعيًا مع الدراسة ونتائجها من طرف كبريات مكاتب المحاماة الدولية والعديد من منصات الإعلام القانوني المرموقة، التي أشادت بما حققته صناعة التحكيم في المملكة من نُجْح على مستوى التنظيم والممارسة، وتحولها إلى مقر دولي واعد لتسوية المنازعات التجارية.

جاءت هذه التفاعلات على هيئة مراجعات تحليلية لأجزاء الدراسة ونتائجها، وُجِّهت إلى عملاء تلك المكاتب وإلى الجمهور القانوني الدولي المتابع لتلك المنصات الإعلامية؛ الأمر الذي يُسهم في بناء وترسيخ صورة إيجابية عن المملكة بصفقتها مقرًا داعمًا للتحكيم لدى هذه الشريحة المؤثرة.

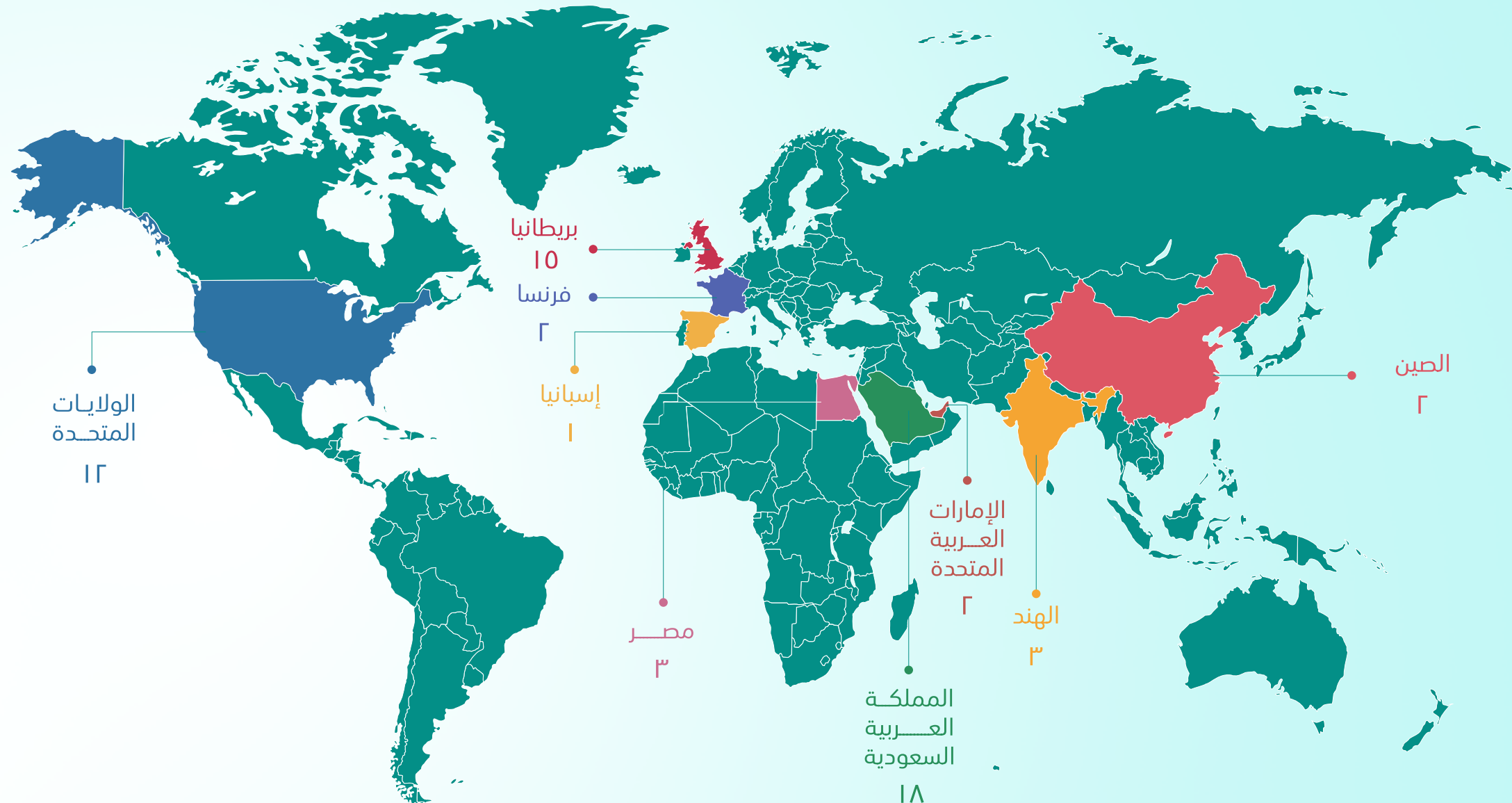
الولايات المتحدة



بريطانيا



إسبانيا



الصين



فرنسا





بيئة التحكيم السعودية من منظور مكاتب المحاماة الدولية...

اقرأ المقالة:



يؤكد التقرير الوطني الصادر عن المركز السعودي للتحكيم التجاري أن منظومة التحكيم في المملكة العربية السعودية قد بلغت مرحلة من النضج والاكتمال. فالقضاء يتمتع بمستوى عالٍ من الكفاءة والتطور، ويتسم بالتحفظ والاتساق في أحكامه وقابليتها للتوقع. كما يشهد الإطار التشريعي تطوراً نحو مزيد من المواءمة مع المعايير الدولية. أما البنية التحتية المؤسسية، التي يركز دورها على المركز السعودي للتحكيم التجاري، فهي مهيأة لدعم النمو المتزايد في حجم التحكيم المحلي والدولي في المملكة.

ReedSmith

اقرأ المقالة:



تطور الإطار السعودي من مرحلة الاستلهام من القانون النموذجي إلى تحقيق مستوى أكثر تقدماً من المواءمة والتوافق الإجرائي، بما يحقق التوازن بين المعايير الدولية ومتطلبات التشريعات المحلية وخصوصية النظام القانوني الوطني.

MAYER
BROWN

اقرأ المقالة:



إن وجود إطار تحكيم يُنظر إليه دولياً باعتباره متسماً بالوضوح وقابلية التنبؤ والكفاءة ومتوافقاً مع المعايير الدولية يُعد أمراً ذا أهمية مباشرة في تنفيذ طموحات المملكة العربية السعودية في مجال البنية التحتية. ويبدو أن تقرير المركز السعودي للتحكيم التجاري يشير إلى أن كلا من المحاكم والجهات التشريعية يواصلان المضي في هذا الاتجاه.

HOGAN LOVELLS
CADWALADER

اقرأ المقالة:



تواصل أحكام محاكم الاستئناف الواردة في التقرير تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية باعتبارها مقراً موثقاً وتنافسياً للتحكيم الدولي، مستندة إلى تشريعات حديثة، وقضاء داعم للتحكيم، ومسار تشريعي واضح نحو مزيد من المواءمة مع المعايير المعترف بها دولياً.

King &
Spalding

اقرأ المقالة:



بالنظر إلى التقرير في مجمله، فإنه يؤكد أن المملكة العربية السعودية تستوفي المعايير الثلاثة التي حددها رابطة المحامين الدولية (IBA) لاعتبار مقر التحكيم مستقراً، وهي: الانضمام إلى اتفاقية نيويورك، ووجود إطار قانوني داعم للتحكيم، ووجود قضاء ذي سجل مثبت في إصدار أحكام وقرارات مؤيدة للتحكيم.

Baker
McKenzie.





بيئة التحكيم السعودية من منظور مكاتب المحاماة الدولية...

اقرأ المقالة:



بالنسبة للممارسين الدوليين وقطاع الأعمال، تتمثل الرسالة الأساسية بوضوح في أن بيئة التحكيم في المملكة العربية السعودية تتسم برقابة قضائية يمكن التنبؤ بها، واحترام مبدأ استقلالية إرادة الأطراف، وأجندة تشريعية ملتزمة بمواصلة التحديث والتطوير.

Charles
Russell
Speechlys

اقرأ المقالة:



يُعدّ استعراض طلبات إبطال أحكام التحكيم أمام المحاكم السعودية جزءًا مهمًا من التقرير... إذ تكتسب الأرقام الواردة في التقرير أهمية خاصة؛ لأنها تُظهر أن المحاكم السعودية لا تتعامل مع طلبات الإبطال باعتبارها فرصة لإعادة النظر في موضوع القضية. ويوضح التقرير أن المحاكم السعودية تتعامل مع أسباب الإبطال باعتبارها أسبابًا حصرية ومحددة، وأن محاكم الاستئناف لا يجوز لها إعادة بحث الوقائع أو إعادة النظر في موضوع النزاع وجوانبه الموضوعية.

CLYDE&CO

اقرأ المقالة:



يُظهر التقرير أن المحاكم السعودية تُبقي على أحكام التحكيم بمعدل مرتفع للغاية، كما تظهر البيانات أن ذلك ليس تطورًا مستجدًا، بل سمة راسخة في منظومة التحكيم في المملكة... وتتمثل الأهمية العملية لذلك في أن الأطراف الذين يباشرون التحكيم في المملكة العربية السعودية، أو مع أطراف مقابلة فيها، يمكنهم القيام بذلك بدرجة عالية من الثقة بأن أحكام التحكيم سيتم تأييدها ما لم تشبها عيوب جوهرية.

WHITE & CASE

اقرأ المقالة:



بعيدًا عن السوابق القضائية، تشير المقارنة التشريعية الواردة في التقرير إلى أن نظام التحكيم السعودي الحالي يعكس بدرجة كبيرة المعايير المعترف بها دوليًا، مع مراعاة التكيّفات المحلية، وأن مشروع نظام التحكيم يحافظ على هذا النهج مع السعي إلى تعزيز المزيد من اليقين القانوني.


Pinsent Masons

اقرأ المقالة:



تشهد المملكة العربية السعودية تحولًا نوعيًا على صعيد تطوير منظومتها التحكيمية، فهي تشهد نُقلة من طور تبني القوانين النموذجية القائم على الخصوصية الوطنية إلى طور الاندماج العميق في منظومة التحكيم العالمية.

 HUI ZHONG LAW FIRM
汇仲律师事务所





بيئة التحكيم السعودية من منظور مكاتب المحاماة الدولية...

اقرأ المقالة:



لم يعد إطار التحكيم في المملكة العربية السعودية مجرد خيار إقليمي بديل، بل أصبحت مكانًا موثوقًا ومتطورًا بصورة متزايدة لتسوية المنازعات الدولية المعقدة. وتقدم دراسة المركز السعودي للتجاري أوضح دليل حتى الآن على ذلك.

HFW

اقرأ المقالة:



يوفر التقرير إرشادات قيّمة حول كيفية تطبيق المحاكم السعودية لنظام التحكيم عمليًا، بما في ذلك نهجها تجاه مسائل الاختصاص، وإبطال أحكام التحكيم، والتنفيذ، والسياسة العامة، والشريعة... تعكس نتائج التقرير الجهود المستمرة التي تبذلها المملكة لتعزيز مكانتها كبيئة داعمة للتحكيم، مع الحفاظ على الضوابط والمركزات المحلية الأساسية.

ASHURST
PERKINS
COIE

اقرأ المقالة:



بالنسبة للممارسين، تتمثل الخلاصة العملية في أن التحكيم المتخذ من المملكة العربية السعودية مقررًا له لم يعد ينبغي تقييمه استنادًا إلى الانطباعات التاريخية أو التجارب الفردية، بل وفقًا للبيانات والسوابق القضائية والإطار القانوني الذي أصبح يتواءم بصورة متزايدة مع أفضل الممارسات الدولية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مبادئ الشريعة والسياسة العامة في المملكة العربية السعودية. وتبرز الرياض كمركز تحكيم حديث سريع النمو، يوفر للمستخدمين الدوليين مزيدًا من اليقين والقدرة على التنبؤ والثقة.

pillsbury

اقرأ المقالة:



يوثق التقرير أحكامًا وقرارات تعاملت فيها المحاكم والهيئات التحكيمية في المملكة العربية السعودية مع المراسلات الإلكترونية باعتبارها وسيلة تبليغ صحيحة، متى أرسلت عبر قنوات حددها الأطراف أو أكدوا اعتمادها... ويعد هذا نهجًا متوافقًا مع الاعتبارات التجارية، إذ يراعي الطبيعة المتنوعة لوسائل الاتصال الحديثة في بيئة الأعمال.

Akin®

اقرأ المقالة:



تقيس بيانات المركز السعودي للتحكيم التجاري طلبات إبطال أحكام التحكيم أمام المحاكم السعودية، وليس تنفيذ الأحكام الأجنبية في الخارج، إلا أن التقاطع بين الجانبين يحمل دلالة الخاصة. فالمحكمة التي تمتنع عن إعادة بحث موضوع النزاع تلتزم بالاتفاق الذي أبرمه الأطراف؛ إذ تتولى هيئة التحكيم الفصل في النزاع، ولا تتدخل المحكمة إلا في الحدود التي يجيزها النظام.

ontier





بيئة التحكيم السعودية من منظور مكاتب المحاماة الدولية...

اقرأ المقالة:



هذا تحديدًا ما يجعل التقرير ذا قيمة كبيرة؛ إذ إنه يستبدل التساؤل عمّا إذا كانت المحاكم السعودية داعمة للتحكيم بتساؤل أكثر عمقًا ودقة: كيف تحافظ المحاكم السعودية على الحدود الفاصلة بين استقلالية التحكيم ومتطلبات المشروعية الإلزامية؟ وتُظهر الأدلة التي جمعها التقرير أن الإجابة تتمثل في نهج يتسم بقدر ملحوظ من التحفظ، والاستناد إلى أسباب محددة وواضحة، والتي تتوافق، بوجه عام، مع المعايير الدولية المنصوص عليها في القانون النموذجي.

AFFAKI

اقرأ المقالة:



يقدم التقرير نظرة داخلية شاملة هي الأولى من نوعها على إطار التحكيم في المملكة العربية السعودية، وسيكون مرجعًا إرشاديًا للعديد من الممارسين بشأن المسائل الإجرائية ذات الصلة، لا سيما عند مقارنتها بالأنظمة القضائية الأخرى التي تستند إلى القانون النموذجي للأونسيترال.

SQUIRE
PATTON BOGGS

اقرأ المقالة:



كشفت الدراسة عن دعم القضاء السعودي الواسع للتحكيم، واتساق الممارسات القضائية السعودية مع أفضل المعايير الدولية الواردة في قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، وتؤكد النتائج أن المملكة أصبحت بيئة جاذبة وموثوقة لتسوية المنازعات التجارية محليًا ودوليًا.



YASEEN K. KHAYYAT
LAW OFFICE

اقرأ المقالة:



هل تُعدّ المملكة العربية السعودية مقررًا آمنًا للتحكيم؟ الأرقام اليوم تؤكد ذلك. ما كان في السابق مجرد تلميحات تستند بدرجة كبيرة إلى الانطباع أو الحدس، أصبح اليوم قائمًا على أدلة وبيانات ملموسة. إذ تشير المؤشرات إلى بيئة أكثر نضجًا وموثوقية وملاءمة للتحكيم، مما يمنح الأطراف ثقة أكبر عند اختيار المملكة كمقر للتحكيم. وبالنسبة للعملاء الذين لديهم مصالح أو تعاملات في المملكة العربية السعودية، فإن هذا التحول يحمل أهمية كبيرة، على المستويين العملي والتجاري.

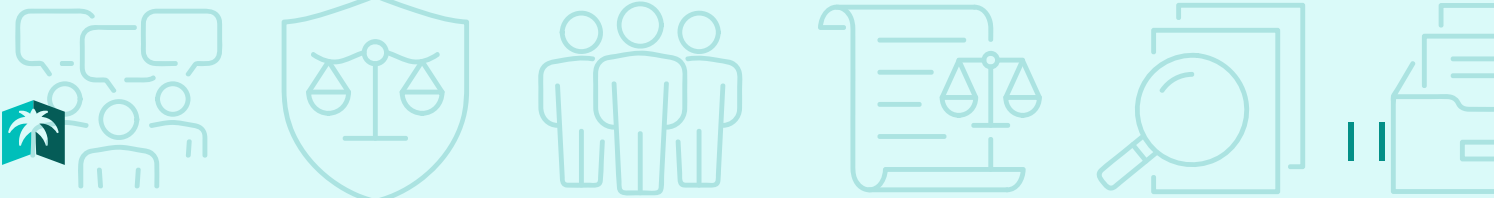


اقرأ المقالة:



تُظهر ثمانية أعوام من الأحكام القضائية إفحص ٩١٪ من طلبات إبطال أحكام التحكيم، فيما بلغت نسبة الأحكام التي أبطلت استنادًا إلى أسباب متعلقة بالشرعية ٢,٣٪ فقط من إجمالي الأحكام المبطلة... ولم تكن الحجج العملية لاختيار المملكة العربية السعودية مقررًا للتحكيم أقوى مما هي عليه اليوم.

Bird & Bird





بيئة التحكيم السعودية من منظور مكاتب المحاماة الدولية...

اقرأ المقالة:



تشير نتائج التقرير والإصلاحات التشريعية المقترحة إلى نضج إطار التحكيم في المملكة، بما يجمع بين احترام معايير التحكيم الدولية ومتطلبات النظام السعودي. وبالنسبة لأطراف قطاع الإنشاءات المشاركة في البرنامج الطموح للمملكة في مشاريع البنية التحتية والتطوير، فإن ذلك يعزز الثقة المتزايدة بأن المملكة العربية السعودية ليست فقط سوقًا رئيسة للإنشاءات، بل أيضًا منتدى متطورًا وموثوقًا بصورة متزايدة لتسوية المنازعات الإنشائية.

HFW

اقرأ المقالة:



إن البيانات الأساسية تتحدث عن نفسها؛ إذ إن المعدل المرتفع والمستمر لعدم قبول طلبات إبطال أحكام التحكيم، إلى جانب اعتراف المحاكم بالمبادئ الأساسية للتحكيم، يعكس وجود قضاء داعم للتحكيم بوجه عام، ومتعدد في التدخل في أحكام التحكيم ما لم تستند أسباب التدخل إلى مبررات نظامية واضحة. وبالنظر إلى ذلك جنبًا إلى جنب مع الإصلاحات المقترحة الواردة في مشروع نظام التحكيم، يقدم التقرير دليلًا إضافيًا على استمرار تطور المملكة العربية السعودية باعتبارها ولاية قضائية متقدمة وبيئة داعمة للتحكيم.

dwf

اقرأ المقالة:



تعمل المملكة العربية السعودية بهدوء على إعادة ترسيخ مكانتها وجهة دولية جادة للتحكيم، فيما يواكب الإطار القانوني هذا التوجه بوتيرة متسارعة.

BEALE&CO

اقرأ المقالة:



تُظهر البيانات الشاملة التي يقدمها المركز السعودي للتحكيم التجاري أن إطار التحكيم في المملكة العربية السعودية يشهد انتقالًا نحو تكامل أعمق مع المعايير العالمية. ومع وجود تنفيذ قضائي يمكن التنبؤ به، وحدود نظامية واضحة للتدخل القضائي، والتطبيق المرتقب لمشروع نظام التحكيم، تواصل المملكة ترسيخ مكانتها باعتبارها منتدى حديثًا وموثوقًا لتسوية المنازعات التجارية الدولية المعقدة.

FRESHFIELDS

اقرأ المقالة:



تتمثل الرسالة العامة للتقرير في رسالة إيجابية؛ إذ يوضح أن إطار التحكيم في المملكة العربية السعودية يتوافق بدرجة كبيرة مع المعايير الدولية، وأنه يواصل التطور في هذا الاتجاه. وتشير النتائج الأوسع للتقرير إلى أن المحاكم السعودية تلتزم عمومًا بالدور الرقابي المحدود الذي تقرره تشريعات التحكيم الحديثة، ولا تتعامل مع إجراءات الإبطال باعتبارها فرصة لإعادة النظر في موضوع الحكم التحكيمي.

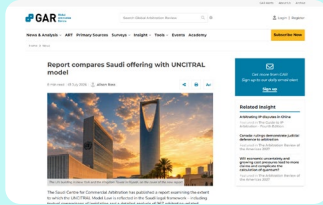
HERBERT SMITH
FREEHILLS
KRAMER





وفي المنصات القانونية الدولية...

اقرأ المقالة:



بسلط التقرير الوطني، الذي يتكون من ٢٥٠ صفحة والذي أعد بدعوة من لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، الضوء على كيفية تفسير النظام وتطوره عملياً في إحدى أكثر ولايات التحكيم نشاطاً وسرعة في التطور بالمنطقة، مع تقديم رؤى رئيسة حول معدلات إبطال أحكام التحكيم استناداً إلى أسباب تتعلق بالشرعية والسياسة العامة.

GAR Global Arbitration Review

اقرأ المقالة:



أطلق المركز السعودي للتحكيم التجاري تقريراً وطنياً صيغ للنسخة المقبلة من تقرير «الأونسيترال» بشأن انعكاسات قانونها النموذجي للتحكيم التجاري الدولي على التشريعات الوطنية والتطبيقات القضائية في دول العالم؛ مراجعاً ٩٦٧ حكماً صادراً من محاكم الاستئناف بالمملكة صدرت بين عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٥، ومقارناً بين نظام التحكيم السعودي القائم ومشروع نظام التحكيم الذي سيرى النور قريباً وقانون الأونسيترال النموذجي.

LexisNexis

اقرأ المقالة:



تشير بيانات مجمعة من ٣,٣٠٠ حكم قضائي صدرت بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٥ إلى أن نسبة إبطال أحكام التحكيم في المملكة بلغت ٨,٣ بالمئة، وأن الإبطال بسبب مخالفة الشريعة والنظام العام بلغ ٢,٣ بالمئة من إجمالي أحكام الإبطال. ويقدم مشروع نظام التحكيم إصلاحات ملحوظة منها الاعتراف الصريح بالخدمات الإلكترونية، والاجتماعات من بُعد، والتوقيع الإلكتروني على أحكام التحكيم، ومخكم الطوارئ، وإزالة شرط مؤهل الشريعة للمتكمين، وإلغاء شرط موافقة مجلس الوزراء على إدراج شرط التحكيم في العقود الحكومية.

LexisNexis

اقرأ المقالة:



يتزامن نشر التقرير مع مسار التطور المتواصل الذي تشهده المملكة العربية السعودية في تعزيز مكانتها كمركز تحكيم متقدم. وقد أفاد أستاذ المركز السعودي للتحكيم التجاري بتحقيق نمو سنوي مكوّن من رقمين في عدد القضايا المسجلة لديه خلال السنوات الخمس الماضية، بمتوسط نمو بلغ ٦٢٪، وزيادة سنوية قدرها ٥٢٪ في نهاية عام ٢٠٢٥، ليصل عدد القضايا إلى ١٨٢ قضية. كما سجل أكثر من ٢١٠ قضايا خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦.

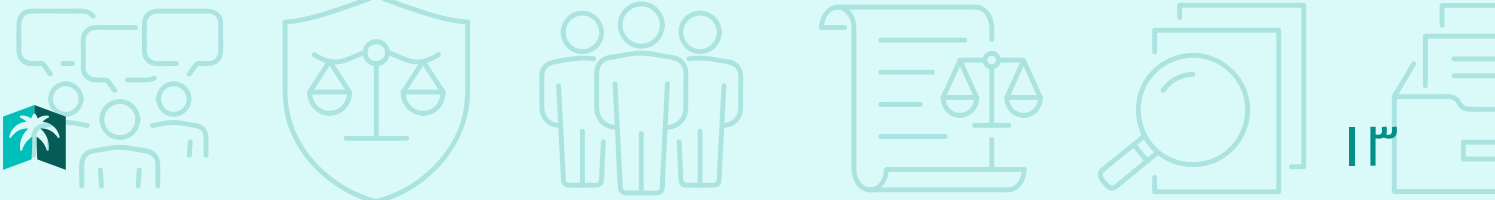
THOMSON REUTERS
PRACTICAL LAW

اقرأ المقالة:



بالنسبة لقطاعات الأعمال والمستثمرين، تشير هذه النتائج إلى توجه المملكة لترسيخ مكانتها بصفتها ولاية قضائية تنافسية وموثوقة لمقر التحكيم الدولي.

THE LAW REPORTERS





وفي المنصات القانونية الدولية...

اقرأ المقالة:



تتمثل أبرز ثلاث استنتاجات رئيسة في التقرير في: (١) احترام القضاء السعودي لمبدأ نهائية أحكام التحكيم؛ (٢) العلاقة بين أحكام التحكيم ومبادئ الشريعة؛ و(٣) مواءمة التشريعات السعودية مع القانون النموذجي.



اقرأ المقالة:



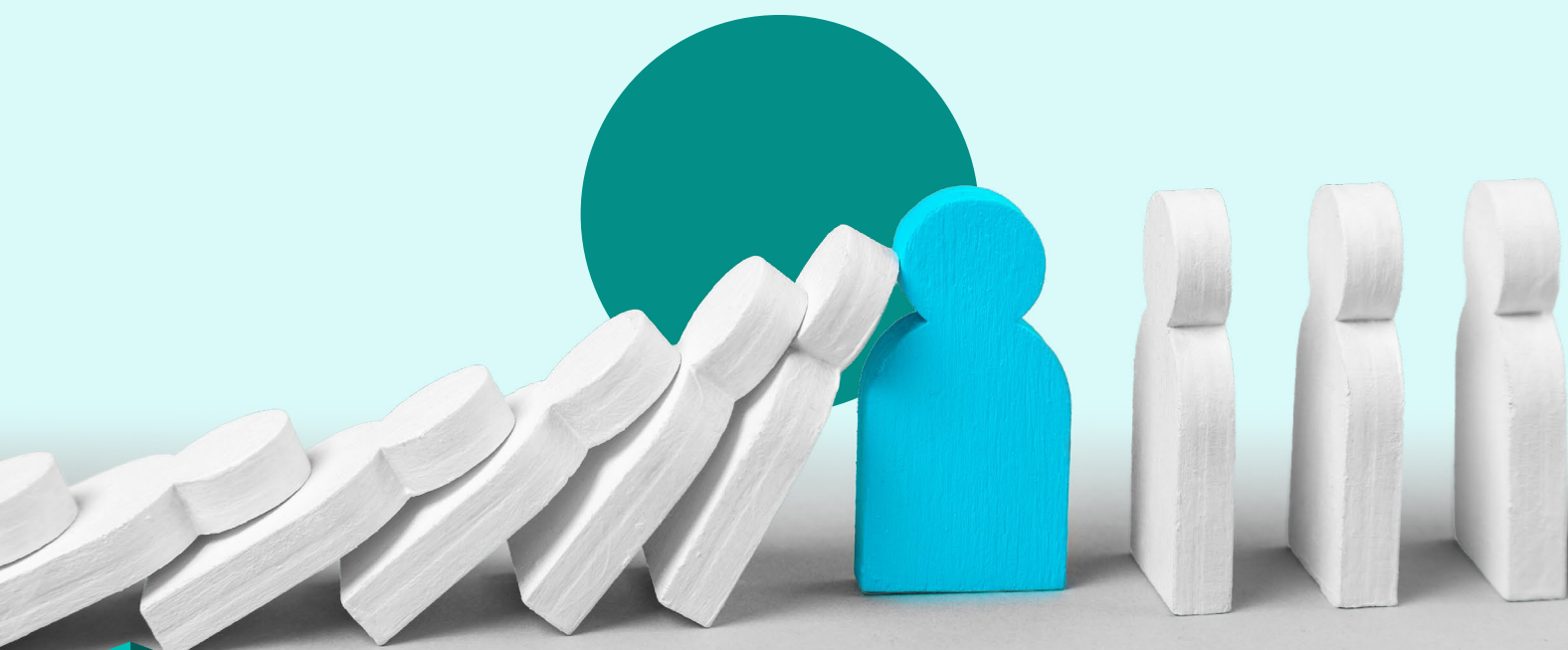
تأتي هذه المبادرة في إطار التعاون المستمر للمركز السعودي للتحكيم التجاري مع عدد من المنظمات الدولية الرائدة المعنية بتطوير وسائل تسوية المنازعات والتحكيم، بهدف إبراز ممارسة التحكيم في المملكة، وتسهيل الضوء على التقدم المحرز في تطوير إطار متين لتسوية المنازعات التجارية.



اقرأ المقالة:



يمثل هذا التقرير إضافة علمية وقانونية مهمة للمكتبة العربية في مجال التحكيم التجاري، إذ يجمع بين الدراسة النظرية والتحليل القضائي والتقييم التشريعي المقارن في وثيقة واحدة، بما يتيح فهماً متكاملًا لتطور منظومة التحكيم في المملكة العربية السعودية.



تغطية من وسائل
إعلام جماهيري

90+

10,7

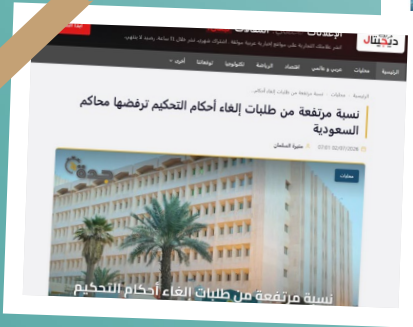
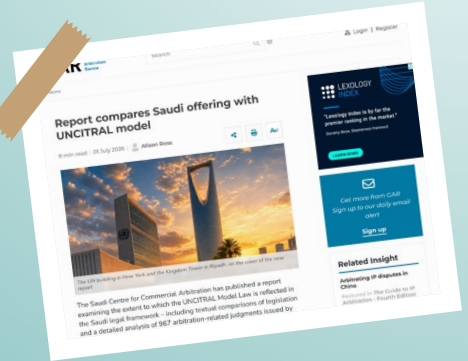
وصلت
إلى

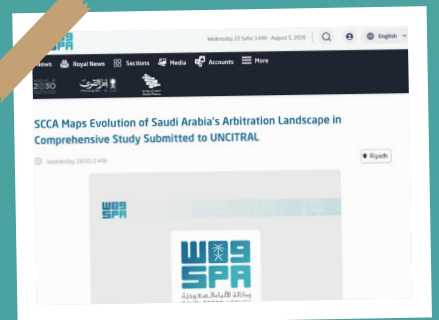
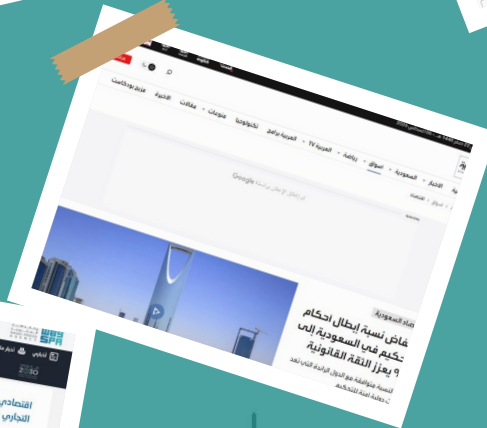
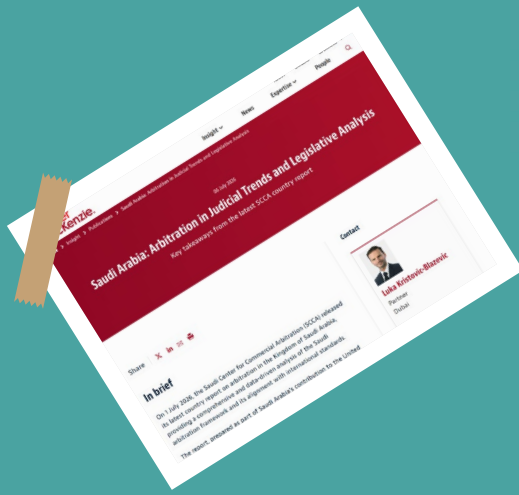
مليون شخص

تغطيات الإعلام الجماهيري



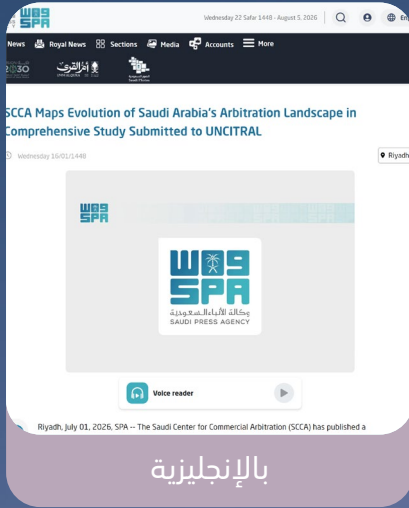
تغطيات الإعلام الجماهيري



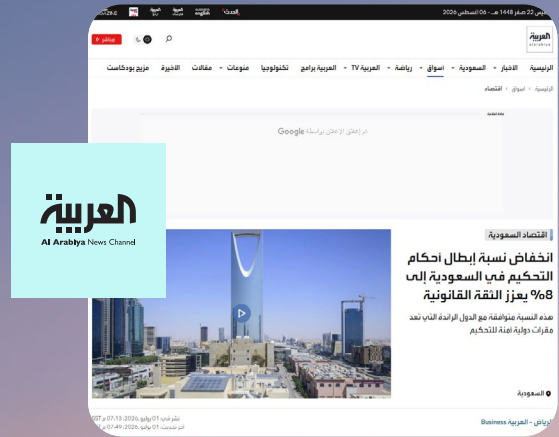


نشر بثلاث لغات من

وكالة الأنباء
السعودية
SPA
SAUDI PRESS
AGENCY



تغطية متخصصة من:





أهم الوسائل المتفاعلة بالتغطية

الوئام

الوطن
ALWATAN

العربية
Al Arabiya News Channel

وكالة الأنباء
السعودية
SAUDI PRESS
AGENCY

mondaq
Legal500 Intelligence

LEXOLOGY

GAR
Global Arbitration Review

Thomson
Reuters™

Baker
McKenzie.

Pinsent Masons

JUS MUNDI

LexisNexis®

FRESHFIELDS

CLYDE&CO

WHITE & CASE

Bird & Bird

راديو
الشرق
Bloomberg





تغطيات الإعلام التواصلي

مقال ومراجعة
وتحليل منشور
مهني متخصص

+ ٤٨٠



على منصات التواصل الاجتماعي
من المجتمع المحلي والدولي للصناعة
علقت على الدراسة ونتائجها



وصلت إلى

مليون
شخص

+ ٣,٣



شوهدت

مليون
مرة

+ ٧,١







تفاعل حكومي مع الحدث

